



ORGANIZATION OF  
AFRICAN UNITY  
Secretariat  
P. O. Box 3243

منظمة الوحدة الأفريقية  
السكرتاريات  
ص. ب. ٣٢٤٣

ORGANIZATION DE L'UNITE  
AFRICAIN  
Secretariat  
B. P. 3243

Addis Ababa

مجلس الوزراء

الدورة العادية الثالثة والثلاثون

منروفيا ٦ - ١٥ يوليوس سنة ١٩٦٩

Original : French  
Distribution : General

CM/974 (XXIII)



تقرير

الامين العام بشأن جزيرة مايوت القومية

تقرير

## الامين العام بشأن جزيرة مايوت القمرية

اتخذ مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الحادية عشرة والثلاثين التي عقدت في الخرطوم من ٧ الى ١٨ يوليو ١٩٧٨ القرار رقم ٦٧٨ (ب - ٢١) بشأن جزيرة مايوت القمرية. وبعد ان اطلع المجلس على تقرير الامين العام المتعلق بهذه المسألة قرر:

- (١) اذانة الاستفتاءين المزعومين اللذين اجريا في ٨ فبراير ١٩٧٦ و ١١ ابريل ١٩٧٦ في جزيرة مايوت ويعتبرهما باطلين ولا فيين ويرفض مقدمهما اي شكل من اشكال الاستفتاء الذي قد ينظم فيما بعد او اية مبادرة فرنسية تستهدف اضعاف الصيغة الشرعية على اي وجود فرنسي استعماري مباشر او غير مباشر في جزيرة مايوت او في اي جزء آخر من جمهورية القمر.
- (٢) التنديد الشديد باحتلال فرنسا غير المشروع لجزيرة مايوت القمرية الذي يشكل عدوانا يتطوى على الاعتداء على الوحدة الوطنية والسلامة التعليمية والسيادة لجمهورية القمر، وكذلك على استقلال وسيادة كل افريقيا.
- (٣) اذانة العدوان الاجرامى الذي ارتكبه المرتزقة ضد جمهورية القمر والتنديد باية دولة تشارك في هذا العدوان.
- (٤) مطالبة فرنسا بالانسحاب الفوري وغير المشروط من جزيرة مايوت القمرية التي تعتبر جزءا لا يتجزأ من جمهورية القمر.

(٢)

(٥) تأكيد التضامن التام مع شعب جمهورية القمر في كفاحه المشروع من أجل

التحرير الفصالح، والشامل، لتزايه الوعنى .

(٦) مآلة الامين العام الادارى، والمجموعة الافريقية فى الامم المتحدة

بان يوجبهما بما يتيسر لى تنبع مسألة جزيرة مايوت القمرية، حتى انسحاب فرنسا من هذه الجزيرة، بندا دائما فى جدول اعمال الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والدول غير المتحازة، وجامعة الدول العربية، وادى مؤتمر دولى آخر تشترك فيه الدول الافريقية .

حرصت منظمة الوحدة الافريقية ومن تتخبر هذا القرار ان تذكر الرأى العام الدولى ان كل شعب جمهورية القمر قد اعرب بأغلبية ساحقة فى الاستفتاء الذى جرى فى ٣١ ديسمبر ١٩٧٤ عن رغبته وتعيينه على نيل الاستقلال فى نطاق الوحدة والتكامل الاقليمى، وانه يجب فى كل الاحوال الا يكون هذا الاستقلال موضعاً للساومة من جانب اية جهة كانت، ولو من جانب الدولة الاستحازية السابقة فرنسا .

(أ) الوقائى

٣- لى يمكن فهم مسألة جزيرة مايوت القمرية بصورة افضل، فانه من المهم ونسبها

فى اثارها التاريخى، فى مجموع ارخبيل القمر .

٤- ان ارخبيل القمر الذى يتألف من أربع جزر (القمر الكبرى، وانجوان وموهيللى

ومايوت) يشغل موكراً استراتيجياً فى المحيط الهندى، وبين افريقيا ومدغشقر .

( ٣ )

في عام ١٨٤١، ولأول مرة في تاريخ الجزر الأربع، رفع العلم الفرنسي فوق جزيرة دزوا دزي الصغيرة، المجاورة لجزيرة مايوت القمرية.

وفي عام ١٩١٢ أصبحت جزر الأرخيل الأربعة، وهي جزيرة القمر الكبرى وأنجوان، وموهيلي، مستعمرات فرنسية بالفعل، وأصبحت تشكل كيان جزر القمر. وقد استمر هذا الموقف حتى ١١ ديسمبر ١٩٥٨ عندما أصبح الأرخيل ضمن أراضي ما وراء البحار. ومنذ ذلك الوقت أعادت كل السلطات لهيئات جزر القمر لكن تنظيم بنفسها بحكومتها، وجمعيتها التشريعية بشرط المحافظة بالتأكيد على اختصاصات الدولة، وقد عدت هذه الاختصاصات بالتحديد. وفي ١٦ ديسمبر ١٩٧٢، وافق مجلس النواب في جزر القمر على قرار بأغلبية ٣٤ صوتاً من ٣٩ صوتاً بإحسان تفويضاً للحكومة المحلية، بالاشتراك مع البرلمانين ووفد خاص من مجلس النواب، لكي يدرش ويتفاوض مع الحكومة الفرنسية بشأن حصول جزر القمر على الاستقلال في إطار التعاون والصداقة مع فرنسا. ولسوء الحظ، فإن هذه المفاوضات لم تكن سهلة بالصورة التي كان يعتقد بها البعض، مما دفع شعب القمر إلى اللجوء للكفاح من أجل التعرير.

في ٢٢ ديسمبر ١٩٧٤ اقترح شعب القمر في استفتاء نظمته الدولة التي تتولى الإدارة، بأغلبية ٩٥٪ لصالح استقلال جزر القمر. ولئن أطام مطاولة الدولة الاستعمارية في التطجيل بحطية الاستقلال،

(٤)

قامت الحكومة الإقليمية التي يرأسها الشيخ أحمد عبد الله بإعلان

استقلال جزر القمر. وقد اعترفت منظمة الوحدة الأفريقية بهذا الاستقلال

في القرار الذي أصدره مجلس الوزراء برقم ٤٥٣ (د - ٢٦) ، كما

اعترف به مؤتمر الدول غير المنحازة ، ورحبت به الجمعية العامة للأمم

المتحدة طبقاً لقراريها رقم ٣١٦١ (د - ٢٨) لسنة ١٩٧٣ ، ورقم

٣٢٩١ (د - ٢٩) لسنة ١٩٧٤ .

ليس من الضروري الإشارة هنا إلى أن مطالبة فرنسا في الانسحاب إنما

ترجع إلى خوفها من فقدان مركزها الاستراتيجي الذي تحتله في المحيط

الهندي .

#### ب - مشكلة جزيرة مايوت القمرية

ترجع مشكلة جزيرة مايوت القمرية إلى غداة حصول جمهورية القمر على

سيادتها الدولية ، عندما اعترفت جمهورية فرنسا ، الدولة الاستعمارية

السابقة للأرجيل في ٢٦ أكتوبر ١٩٧٥ أي بعد أربعة شهور من انضمام

دولة القمر إلى محفل الأمم المتحدة ، باستقلال ثلاث جزر فقط من الجزر

الأربع التي تشكل مجموع جزر القمر . إذ اعترفت فقط بجزيرة القمر الكبرى ،

وانجوان ، وموهيلين .

( ٥ )

فيما يتعلق بحزيرة ما يوت التي كانت حتى ذلك الوقت جزءاً لا يتجزأ من جزر القمر، فإن فرنسا أعلنت أن سكان الجزيرة يجب أن يقرروا مستقبلهم عن طريق استفتاء ليختاروا الانضمام أو عدم الانضمام إلى الدولة الجديدة. وفي حالة ما إذا رفض سكان ما يوت الانضمام إلى دولة القمر، فإنهم يستطيعون عن طريق استفتاء آخر اختيار الوضع الذي يرفضونه داخل الجمهورية الفرنسية.

أن هذا القرار الذي اتخذته فرنسا من جانب واحد بالاعتراف بثلاث جزر من دولة مستقلة تتألف من أربع جزر آثار السخط العام داخل المجلس التنفيذي الوطني لدولة القمر. وهذا القرار كان يشكل في الواقع عُدخل في الشؤون الداخلية لدولة مستقلة.

بالنظر إلى خطورة القرار الذي ينطوي على الاعتداء على الوحدة، واللامة الإقليمية لجزر القمر، وعلى انتهاك حدودها، فإن حكومة الجمهورية الناشئة أعلنت عدم شرعية الاستفتاءين اللذين نظمتهما فرنسا في ٨ فبراير و ١١ أبريل ١٩٧٦، واتجهت إلى منظمة الوحدة الإفريقية حيث طالبت منها اتخاذ كافة الإجراءات الضرورية من أجل احترام وتطبيق المبادئ التي يتضمنها ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية وميثاق الأمم المتحدة.

(٦)

خلال الدورة العادية السنوية والتمشيد لمجلس وزراء منامة الوحدة

الافريقية التي عقدت في بورت - لويس ، بحزيرة مورشوس من ٢٤ يوفية

الى ٣ يوليو ١٩٧٦ ، اتخذ المجلس القرار رقم ٤٩٦ (د - ٢٧) الذي

ادان فيه بشدة :

(١) الاستفتاءين بين المزمعين اللذين تمهما في ٨ فبراير و ١١ ابريل

١٩٧٦ .

(٢) وجود فرنسا في جزيرة ماينوت .

١٢) لب مجلس الوزراء ايضا انسحاب العاجل وغير المشروط من جزيرة مايوت

القمرية ، وعهد الى رئيس مجلس الوزراء ، والى الامين العام لمنظمة

الوحدة الافريقية ، والى المجموعة الافريقية في الامم المتحدة بالعمل

على ادراج مسألة جزيرة مايوت في جدول اعمال الدورة المقبلة للجمعية

العام للامم المتحدة ، ومؤتمر الدول غير المنحازة في كولومبو .

١٤) عقب انتهاء هذه الدورة السابعة والتمشيد لمجلس وزراء منامة الوحدة

الافريقية شكلت لجنة مختصة بهذا الموضوع من سبعة اعضاء وتتألف من

الجزائري ، والكاميرون ، وجزر القمر ، والجايبون ، ومد فشقير ، وموزمبيق ، والسنتال ،

وعهد اليها بدراسة وصياغة ، تحت اشراف الامين العام لمنظمة

الوحدة الافريقية ، كل الاستراتيجيات والاجراءات التي يمكن ان تؤدي

الى حل سريع للمشكلة جزيرة مايوت القمرية . وعلى اساس القرار

(٧)

رقم ٥٥٥ (١٩٧٧) الذي اتخذ خلال الدورة العادية التاسعة  
والعشرين لمجلس وزراء منظمة الوحدة الأفريقية التي عقدت في ليرفيل  
من ٢٢ يونيو إلى ٣ يوليو ١٩٧٧، اجتمعت لجنة السبحة في مورونسي  
يومي ٥ و ٦ سبتمبر ١٩٧٧، تحت رعاية الأمانة العامة، وأعدت برنامج  
عمل قدم إلى المجموعة الأفريقية للأمم المتحدة لاتخاذ التدابير  
المناسبة بشأن جزيرة مايوت القمرية خلال الدورة الثانية والثلاثين  
للجمعية العامة.

تم بالفعل خلال الدورة الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة  
اتخاذ القرار رقم ٣٢/٧ يوم أول نوفمبر ١٩٧٧ بشأن مسألة جزيرة مايوت  
القمرية، وبموجبه قررت الجمعية ما يلي:

- (١) طلبت من حكومة دولة القمر ومن الحكومة الفرنسية البحث  
عن حل عادل ومنصف لمشكلة جزيرة مايوت القمرية، في إطار  
احترام الوحدة السياسية والسلامة الإقليمية لجزر القمر،  
طبقاً للقرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في هذا الصدد.
- (٢) فوضت الأمين العام للأمم المتحدة بأن يتخذ بالتصاوت  
الوثيق مع حكومة القمر ومع الحكومة الفرنسية كل المبادرات التي  
يمكن أن تؤدي إلى إجراء مفاوضات بين الحكومتين.



( ٨ )

( ٣ ) طالبت علاوة على ذلك من الأمين العام للأمم المتحدة الاتصال

بالأمين العام لمنظمة الوحدة الإفريقية للحصول على المساعدة

الضرورية من أجل أداء هذه المهمة .

ووفقاً لروح قرارات منظمة الوحدة الإفريقية والأمم المتحدة المشار إليها ،

قام رئيس منظمة الوحدة الإفريقية في ذلك الوقت ، فخامة الحاج عمرو بونجو

رئيس جمهورية بجابون ، بزيارة لرئيس الجمهورية الفرنسية لكي يناقش معه

مسألة جزيرة مايوت القمزية ، وقد احاط الأخير علماً بتصميم منظمة الوحدة

الإفريقية على إعادة جزيرة مايوت إلى مجموع جزر دولة القمر وصرح بأن

فرنسا على استعداد لإعادة التفاوض وضع الجزيرة .

مثلت منظمة الوحدة الإفريقية على مستوى الأمم المتحدة ، بواسطة

الأمين العام المساعد للشؤون السياسية ، في الاجتياح الذي عتقده

الأمين العام للأمم المتحدة يوم ١٠ نوفمبر ١٩٧٧ ، مع وفد دولة القمر

الذي كان يرأسه وزير خارجية هذه الدولة . وتوفي خلال المناقشات

التي اوضح وزير خارجية دولة القمر الموقف الذي اتخذه وفده في الدورة

الثانية والثلاثين للجمعية العامة للأمم المتحدة وأشار الى ان حكومته

تتجهل فتح باب الحوار مع فرنسا لتسوية مسألة جزيرة مايوت واعادة

العلاقات الي حالتها الطبيعية بين الدولتين .

وصرح أيضا في هذا الصدد ان حكومة دولة القمر مستعدة لان تستقبل

(٩)

أحد ممثلي الأمين العام للأمم المتحدة، إذا كان ذلك ضروريا  
 للبدء في المفاوضات مع فرنسا. وفي خلال ذلك الوقت استمر الجيش  
 الفرنسي في تعزيز انشطته العسكرية في جزيرة مايوت. وقد وجهت  
 الحكومة القمرية مرة أخرى نداءً إلى الجماعة الدولية لادانة هذه الانشطة.  
 حديث بعد ذلك بوقت قليل انقلاب الحاج في ١٣ مايو ١٩٧٨ بالحكومة  
 القمرية التي كان يرأسها اسيد علي صويلح، وتولى الحكم الرئيسان  
 احمد عبد الله ومحمد احمد، بالاشتراف سويا.

أرجأت لجنة السبعة حينئذ مهمتها بشأن جزيرة مايوت القمرية.  
 بادرت سلطات نظام الحكم الجديد، مشيرة إلى قرار الامم المتحدة  
 رقم ٢٢/٧٢٢ والى برنامج لجنة السبعة لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن  
 جزيرة مايوت، فأجرت اتصالات تمهيدية في منتصف شهر يونيو ١٩٧٨ مع  
 السلطات الفرنسية بهدف خلق جو ملائم لاعادة العلاقات الفرنسية  
 القمرية إلى حالتها الطبيعية.

خلال مؤتمر القمة الخامس عشر لرؤساء الدول والحكومات الذي عقد في  
 الخرطوم في يوليو ١٩٧٨ صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٦٧٨ (د - ٣١)  
 الذي ندد بالاستفتاءين المزعومين اللذين تم في مايوت ورفق، مقدما أي

(١٠)

استفتاء ينظم فيما بعد أو أية مبادرة فرنسية تستهدف اعضاء الصفة  
الشرعية على اى وجود استثمارى فرنسى فى ما يوت او فى اى جزء آخر  
من جمهورية القمر.

٣٢ خلال مؤتمر وزراء خارجية الدول غير الصحاوية الذى عقد فى بلجسراد  
فى يوليو ١٩٧٨ قدم ممثل منظمة الوحدة الافريقية الى المؤتمر

٣٣ ضمن ما قدم من القرارات ، قرار مجلس الوزراء رقم ٦٧٨ (د - ٣١)

كوثيقة عمل ، وفقا لرغبة مؤتمر القمة الخامس عشر بشأن مسألة جزيرة  
مايوت القمرية .

٣٤ تبدو فى الوقت الحالى دلائل تشير الى وجود مرونة فى الموقف للتوصل  
الى تسوية لمشكلة جزيرة مايوت القمرية ، وتفضل حكومة دولة القمر

الاستمرار فى المفاوضات مع فرنسا للتوصل الى تسوية ودية لهذه المشكلة .  
استقرت هذه المفاوضات الان عن اقامة علاقات دبلوماسية على مستوى

السفراء بين الدولتين منذ شهر نوفمبر ١٩٧٨ .

٣٥ غير ان مشكلة جزيرة مايوت القمرية لم تتم تسويتها بعد حتى الان كما  
تريد منظمة الوحدة الافريقية .

٢٥- مما يذكر ان فخامة السيد احمد عبد الله رئيس جمهورية د ولبننة القمر توجه في زيارة الى فرنسا من ٢١ يناير الى ٢ فبراير سنة ١٩٧٢ .  
واثناء وجوده في فرنسا تبادل وجهات النظر مع الرئيس فاليري جيسكار ديستان حول الموقف في جزيرة مايوت .  
وعد وافق الرئيسان خلال محادثتهما على توصيات الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية اللتين طلبت اليهما بحث هذه المسألة وايضا حل لها .  
ووفقا للقرارات التي اتخذها من قبل مجلس الوزراء فان الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية يتابع الموقف في جزيرة مايوت القمرية وسوف يقدم تقريرا بنتائج ذلك الى مجلس الوزراء .



AFRICAN UNION UNION AFRICAINE

African Union Common Repository

<http://archives.au.int>

---

Organs

Council of Ministers & Executive Council Collection

---

1979-07

# Report of the Secretary-General on the Question of the Comorian Island of Mayotte

Organization of African Unity

African Union

---

<https://archives.au.int/handle/123456789/10016>

*Downloaded from African Union Common Repository*